

قمة لندن

المصرفية العربية الدولية

ترحيب بالمصارف العربية وتوجُّه لمؤتمر مصرفي
دولي لصياغة سبل الخروج من الأزمة



● غوردن براون: فلنتكلم عن الأخطاء وسبل معالجتها

● عدنان أحمد يوسف: البنوك العربية الأقل تأثراً بالأزمة ورأسمالها يتعدى حد

بازل II

● جوزف طربيه: أحجام الخسائر مفاجئة ويجب العودة إلى معايير ضبط الأعمال



يوصل إتحاد المصارف العربية سياسة الإنفتاح والتعاون مع الغرب لتعزيز التفاهات المصرفية والمالية المشتركة بما يخدم مصلحة ودور المصارف العربية بشقيها التقليدي والإسلامي. فبعد مؤتمر باريس العربي الأوروبي جاء إنعقاد القمة المصرفية العربية الدولية في لندن ليتوج هذه المساعي وليبني أسساً واقعية وطويلة الأمد من التواصل بين الغرب والشرق في سلسلة مؤتمرات وبرامج ستبصر النور خلال الفترات المقبلة.

فقد انتهت أعمال القمة المصرفية العربية الدولية، التي عقدت في لندن تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء البريطاني غوردن براون، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية المصارف الأوروبية تحت عنوان: "استراتيجيات مع بعد الأزمة: العودة إلى الأساسيات"، إلى إقرار وثيقة توصيات واتفاق على متابعة ومواجهة الأزمة المالية

وتعزيز التنسيق مع المشاركين، وقد شارك في القمة ممثل رئيس الوزراء غوردن براون وزير الاستثمار الدولي والتجارة البريطاني اللورد مارفيس دايفيس وفي حضور كل من عدنان أحمد يوسف رئيس إتحاد المصارف العربية ود. جوزف طريه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور محمد الحسين وزير المالية السوري، ويوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمال القطري، ووزير الاستثمار المصري الدكتور محمود محي الدين والسفراء العرب المعتمدين في بريطانيا، وشارك في أعمال القمة أكثر من 400 شخصية مصرفية عربية ودولية.

وقد حذر خبراء المال العرب في أكبر تجمع مصرفي عربي للعام 2009 من خطورة غياب الأسواق الناشئة والدول النامية عن رسم السياسة المالية العالمية التي تتبلور ملامحها في الوقت الراهن بعد الأزمة المالية العالمية الكبرى التي اثرت على العالم أجمع، وأكد عدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد





عدنان أحمد يوسف خلال الافتتاح: تحظى البنوك العربية بدعم الحكومات والمصارف المركزية



اللورد دايڤيس يفتي كلمة غوردن براون

المصارف العربية أن البنوك العربية كانت الأقل تأثراً بالأزمة على مستوى بنوك العالم، وتحدث في افتتاح أعمال القمة عن الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها للتعافي من الأزمة، ذكراً أمثلة عما يجري في أميركا والدول الأوروبية من خطوات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة.

كما أشاد يوسف بدور المصارف العربية التي شهدت توسعاً ونمواً على المستوى الإقليمي والدولي منوهاً بدور القطاع المصرفي العربي الذي يتمتع بكفاءة عالية ورقابة شديدة ويمتلك إمكانيات مالية كبرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية، خصوصاً وأن المصارف العربية لديها رأسمال جيد يزيد عن الحد الأدنى المطلوب في اتفاقية بازل-2.

وأشار إلى أن الخسائر الكلية للبنوك العربية من جراء الأزمة لا تزيد على 1 في المئة من إجمالي الخسائر العالمية، مضيفاً أن البنوك العربية حققت عام 2008 زيادة بمعدل 15 في المئة في الأصول و21 في المئة في الودائع و29 في المئة في القروض.

وقال إن الجهاز المصرفي العربي يتضمن 420 بنكاً مقسمة بين بنوك

تجارية وإسلامية واستثمار وأن قائمة أفضل 1000 بنك على مستوى العالم التي أعلنتها مؤسسة "ذا بنكركز" العالمية تضم



د. جوزف طربيه: الخسائر مفاجئة

80 بنكاً عربياً من حيث الأصول منها 17 بنكاً بالامارات 11 بنكاً سعودياً و4 بنوك مصرية. وأضاف يوسف: "إن البنوك العربية تمكنت من امتصاص أثر الصدمة للأزمة المالية العالمية وأظهرت مقدرة فائقة في التعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة بدعم من الحكومات والبنوك المركزية، وبالرغم من الأزمة ظلت البنوك العربية متمتعة بكفاية رأسمالية قوية وأرباح جيدة.

أما الدكتور جوزف طربيه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية مصارف لبنان، فقد اعتبر أن "ما فاجأنا جميعاً ليس الخسائر الحاصلة، إنما أحجامها التي تفوق التصور وما زاد فجيعتنا ليس الخسائر التريليونية في الثروات وإنما فقدان ملايين الأشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم إلى الشارع، إنها مأساة كونية لا يمكن معالجتها إلا بمواجهة الأزمة، والعودة إلى الأساسيات والمعايير والأخلاقيات التي تضبط مسار الأعمال والعمليات في النظام الحر.

كما شدد الدكتور طربيه على أهمية إعطاء حق صوت أكبر في المؤسسات المالية الكبرى للدول والاقتصادات الناشئة السريعة النمو كي يكون لها صوت مؤثر في مجريات أحداث الاقتصاد العالمي.

عدنان أحمد يوسف: خسائر البنوك العربية لا تزيد عن 1 بالمئة من إجمالي الخسائر العالمية



د. فؤاد شاعر يلقي كلمة في حفل الافتتاح



اللورد دايفيس: باسم براون مستعدون للتعاون مع المصارف العربية

كلمة راعي المؤتمر ألقاها اللورد مارفيس دايفيس، وزير الإستثمار الدولي والتجارة البريطاني الذي أشاد بأهمية عقد مثل هذه اللقاءات، معتبراً أنه اجتماع الشخصيات لمناقشة الأخطاء وطرق معالجتها.

وتطرق إلى أهمية المصارف العربية، معتبراً أن لديها إمكانات ضخمة على المستوى العالمي ومن الضروري التعاون معها على نطاق أوسع.

تم تحدث عن المملكة المتحدة وهي العاصمة المالية للعالم وعن التمويل الإسلامي والخدمات المالية المرتفعة في لندن، خصوصاً وأن بريطانيا لديها اقتصاد مفتوح وتجذب المصارف العالمية.

من ناحيته أكد الدكتور محمود محيي الدين وزير

الاستثمار المصري في خطابه الافتتاحي أن العالم بعد الأزمة أمام "واقع جديد" سيتأثر بما أفرزته الأزمة من معطيات تتمثل في انخفاض معدلات النمو والاستثمار

وزيادة معدلات الفقر والبطالة وهو

ما يستدعي التساؤل عن دور كل من

السوق والدولة ومدى إمكانية تحقيق

التوازن بينهما، حيث أدت سيطرة

السوق إلى ضياع مؤسسات بينما

أدت سيطرة الحكومات إلى ضياع

دول، وقال إن العالم يحتاج إلى سوق

كفوء يتميز بقدر عال من الشفافية والبنية الأساسية القوية والقواعد المبنية على قوانين تضبط العلاقات المختلفة وهو

ما أسماه كفاءة السوق وجودة الرقابة.

وحذر من مخاطر زيادة الإنفاق الحكومي وما يستتبعه

من عجز في الموازنات الأميركية

والاوروبية والتأثير السلبي لهذا العجز

على اقتصادات الدول النامية التي

ستواجه بزيادة كبيرة في الأساليب

الحماية من الدول المتقدمة تحد

من قدرتها على جذب الاستثمارات

أو النفاذ التجاري، وأشار الوزير

إلى التوقعات بأن يصل معدل النمو إلى 4.5 في المئة

والاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى 7.5 مليارات دولار

خلال العام المالي الحالي متوقعاً ضغطاً طفيفاً

على معدلات البطالة، إلا أن الاجراءات التي اتخذتها

الحكومة بزيادة الإنفاق العام في مشروعات البنية

الأساسية والاستثمارات العربية تسمح بتلبية

احتياجات سوق العمل.

وبدوره أوضح الدكتور محمد الحسين وزير

المالية السوري في الخطاب الافتتاحي للقمّة

التأثير السلبي للأزمة على الاقتصاد الحقيقي داعياً

إلى شراكة دولية لإعادة النظر في النظام المالي

” غوردن براون: البنوك العربية تتمتع برأسمال قوي وأرباح جيدة



لقطات من حفل افتتاح أعمال قمة لندن



العالمية وصناعة القرار المالي وتقييم دور المؤسسات المالية الدولية، مطالباً صندوق النقد الدولي بدعم أكبر للفقراء وتوسيع سلة العملات ووحدات السحب الخاصة.

وأكد الدعوة السورية لمؤتمر دولي تشارك فيه جميع دول العالم لوضع تصور للخروج من الأزمة ومطالباً في ذات الوقت الدول المتقدمة بتوجيه جزء من الأموال لمعالجة آثار الأزمة على الأسواق النامية، وقال إن الحكومة السورية اتخذت خطوات مهمة لتحرير الأسواق والسياسة الاقتصادية والمصارف وقطاع التأمين وإحياء سوق الأوراق المالية والبورصة السورية بعد تعطلها 50 سنة، وأكد الدكتور فؤاد شاكر

المحكمة وتفعيل التكامل بين الأسواق المالية واستعادة قوة التعاون الدولي وأثر كل هذا على الاقتصاد العربي،

” الوزير محي الدين:

7.5 مليارات إستثمارات أجنبية
مباشرة في مصر في العام الحالي

وتحدث خلالها جوناثان بورتيز المستشار الاقتصادي

” الوزير الحسين:

دعوة سورية لمؤتمر دولي لصياغة
تصور للخروج من الأزمة

أمين عام اتحاد المصارف العربية أهمية القمة، وذلك من خلال التوصيات التي انتهى إليها المشاركون فيه. وناقشت القمة في جلساتها عدة موضوعات مهمة في مقدمتها الخطوة التالية في اجندة مجموعة العشرين للوصول إلى مبادئ تقوية الشفافية والتعددية والرقابة





حوار جانبي بين
اللورد دايفيس ووسام
فتوح الأمين العام
المساعد لاتحاد
المصارف العربية

بالحكومة البريطانية والذي أكد ما اتخذته الحكومة البريطانية من تدابير منذ سقوط بنك "ليمان برانرز" من أهمها تدبير السيولة وإعادة رسملة أكبر بنكين في انكلترا، إضافة لدعم موارد صندوق النقد الدولي وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد.

وتحدث غيدورافاويت رئيس إتحاد المصارف الأوروبية، فاعتبر أن المبادئ التي أرستها مجموعة العشرين تسعى إلى توحيد القواعد مع تجنب العودة إلى الاساليب الحمائية، مؤكداً أن الاقتصاد العالمي الآن في مفترق طرق، وأن البنوك عليها دور في الرقابة الذاتية والمشاركة

في الحلول والتأكد من تطبيق خطة الانقاذ والتعاون مع المؤسسات الدولية مثل الفاتف والايكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أيضاً تحدث د. أمية طوقان محافظ البنك المركزي الاردني مشيراً إلى تجربة البنك المركزي الاردني المحافظة في إدارة العمل المصرفي، ومؤكداً انه من الافضل أن تكون أمناً بدلاً من أن تكون أسفاً، وهو ما يعني أهمية وجود بنك مركزي قوي ومستقل ومحافظ. وقال إن العمل المصرفي الذي يتعامل مع المليارات من مدخرات المواطنين وودائعهم عليه إدراك خطورة ذلك والبعد الاخلاقي الذي ينطوي عليه الحفاظ على هذه الاموال وحمايتها وتنميتها.

كما تحدث د. سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي ونعمة صباغ المدير التنفيذي لبنك البحر المتوسط

والذي اكد أن إتباع القواعد الصحيحة في العمل المصرفي سيمكن البنوك من النمو البطيء ولكنه في ذات الوقت يوفر لها الصحة اللازمة، مشدداً على أهمية اتباع المبادئ السليمة في إدارة المخاطر.

وفي الجلسة الثانية ناقش المجتمعون دور البنوك الاسلامية والاطار التشريعي وتحدث خلالها عبد الرحيم حمدي رئيس الرواد للتمويل بالسودان، والذي تحدث عن اسباب اختلاف البنوك الاسلامية واسباب عدم تعاملها بأسعار فائدة محددة.

كما تحدث خلالها ميشيل انلي بهيئة الخدمات المالية البريطانية. وتحدث في الجلسة الاخيرة د. محمود عبد العزيز الرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية والخبير المصرفي المصري، وستيلتون نستور مدير تنفيذي لنستور بالمملكة المتحدة، ود. محمد بيت المال رئيس البنك الليبي الخارجي ووزير المالية السابق، ودار النقاش حول المعايير المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالأنظمة المالية.

وعرضت القمة في خلال يومين أبرز القضايا المتعلقة بتأثيرات الأزمة المالية العالمية فركزت على التعاون الدولي المطلوب لمواجهة الأزمة والعمل بجدول أعمال مجموعة العشرين وتعزيز العلاقات المصرفية والاقتصادية بين بريطانيا والعالم العربي.



الوزيران محمد الحسين
ومحمد محي الدين